

سوريا في قلب إعادة تشكّل النظام الإقليمي تقدير موقف إستراتيجي في بيئة توازن هش وصدّات محتملة

م. محمد صادق شيخ ديب
13 شباط / فبراير 2026

1. الأطروحة المركزية

يدخل الشرق الأوسط مرحلة إعادة ضبط توازنات قائمة على الردع المتبادل وإدارة الاحتكاك، لا مرحلة انهيار شامل ولا تسوية مستقرة. الفاعلون الرئيسيون يسعون إلى منع الخسارة الكبرى أكثر من سعيهم لتحقيق انتصار حاسم. ضمن هذا السياق، تتحول سوريا تدريجيًا من ساحة صراع مفتوح إلى عقدة توازن إقليمي محتملة، بشرط قدرتها على تبني تحييد إستراتيجي نسبي يوازن بين المحاور دون الانخراط في صداماتها، بالتوازي مع تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي داخليًا. يفرض تقاطع المصالح المتعارضة إدارة التوازن بدل محاولة كسره.

2. الإطار النظري والمنهجي

تعتمد الدراسة على:

- الواقعية البنوية: توازن القوى يحدد السلوك.
- تحليل الردع المتبادل.
- محاكاة سيناريوهات احتمالية.
- تقييم مخاطر الصدمات الإستراتيجية.

تم اختيار هذا الإطار لأن البيئة الإقليمية الحالية تُحكم أساسًا باعتبارات الأمن والبقاء وتكلفة القوة، لا بالاعتبارات الأيديولوجية أو التحالفات الثابتة.

3. البيئة الدولية: احتواء متبادل دون حسم

الولايات المتحدة

- إستراتيجية احتواء مرّن لإيران.
 - منع التحول النووي.
 - ضمان التفوق الإسرائيلي.
 - تقليل الانخراط العسكري المباشر في سوريا.
- واشنطن تدير التوازن ولا تسعى لإعادة هندسة شاملة للمنطقة.

روسيا

- تثبيت حضور إستراتيجي منخفض الاحتكاك.
- استخدام العلاقة مع إيران كورقة توازن.
- تجنب مواجهة مباشرة مع واشنطن.

الصين

- تموضع اقتصادي طويل الأمد.
- دعم إيران اقتصادياً دون التزام أمني.
- تقليل المخاطر العسكرية.

النتيجة: تنافس مضبوط السقف، يمنع الحسم لكنه لا يسمح بالانفجار.

4. المعادلة الإقليمية: توازن ردع هش

إيران

- ضغوط اقتصادية هيكلية.
- إعادة ضبط أدوات النفوذ.
- تجنب مواجهة مباشرة.
- إستراتيجيتها: صمود تفاوضي مع احتفاظ بأدوات تعطيل غير مباشرة.

إسرائيل

- عقيدة "المعركة بين الحروب".
- منع التموضع الإيراني.
- تجنب حرب متعددة الجبهات.

تركيا

- أولوية أمن الحدود.
- تقارب براغماتي مع دمشق.
- تقليل الاستنزاف العسكري.

البيئة العربية

- خفض الاستقطاب.
- دعم استقرار تدريجي لسوريا.
- أولوية التنمية على المواجهة.

5. مصفوفة المخاطر الإستراتيجية الإقليمية

تم تصنيف مستويات الخطر وفق معيار يجمع بين احتمالية الحدوث وحجم التأثير على الاستقرار الإقليمي والسوري.

مستوى الخطر	التأثير	الاحتمال	الصدمة
مرتفع	عالٍ جدًا	منخفض-متوسط	ضربة إسرائيلية داخل إيران
مرتفع	عالٍ	متوسط	انهيار تفاوض نووي
مرتفع جدًا	عالٍ جدًا	متوسط	أزمة اقتصادية سورية حادة
متوسط	متوسط-عالٍ	منخفض	انسحاب أمريكي مفاجئ
متوسط	عالٍ	منخفض	اضطراب داخلي في إيران

الملاحظ أن الخطر الاقتصادي الداخلي يتجاوز في مستواه بعض الصدمات العسكرية الخارجية.

6. التحول السوري الداخلي

إعادة تمركز الدولة

- تعزيز مركزية القرار.
- تقليص الفاعلين الموازيين.
- تقليل الاحتكاك الخارجي.

إدارة الاحتكاك الخارجي

- ضبط الساحة لتجنب استخدامها كساحة تصفية حسابات.
- توسيع هامش المناورة بين المحاور.

الاستقرار الاجتماعي والشرعية الداخلية

لا يمكن لأي إعادة تموضع إستراتيجي أن تستقر دون قاعدة اجتماعية متماسكة. تعاني البيئة الداخلية من:

- تآكل القدرة الشرائية،
- هجرة الكفاءات،
- تفاوت مناطقي في الخدمات،
- إرهاق مجتمعي طويل الأمد.

الاستقرار الاجتماعي يتطلب:

- تخفيف الضغط المعيشي عبر إجراءات سريعة التأثير،
 - تحسين الخدمات الأساسية تدريجياً،
 - تعزيز قنوات المشاركة المحلية والإدارية،
 - إدارة ملف العودة الطوعية للمهجرين ضمن مقاربة واقعية.
- الهشاشة الاجتماعية تمثل أحد أخطر مصادر المخاطر البنيوية الداخلية، وقد تتحول إلى صدمة بنيوية إذا ترافقت مع ضغط اقتصادي حاد.

7. مسار الانتقال الاقتصادي السوري: خارطة تنفيذ

الاستقرار طويل الأمد مرتبط بالتحول الاقتصادي المؤسسي.

المرحلة الأولى (0-12 شهراً): تثبيت الاستقرار النقدي

- ضبط الإنفاق.
- تعزيز التحويلات الرسمية.
- فتح قنوات تجارية إقليمية محدودة.
- تحسين إدارة الموارد.

المرحلة الثانية (1-3 سنوات): إعادة تنشيط الإنتاج

- دعم الزراعة والصناعات الخفيفة.
- شراكات استثمارية عربية وآسيوية.
- مناطق اقتصادية خاصة بضمانات قانونية.
- إصلاح إداري تدريجي.

المرحلة الثالثة (3-7 سنوات): إعادة التوضع الإقليمي

- استثمار الموقع الجغرافي كممر تجاري.
 - تطوير البنية التحتية العابرة للحدود.
 - إدماج تدريجي في شبكات التجارة الإقليمية.
- التحدي الحاسم يتمثل في العقوبات، وضعف الثقة الاستثمارية، والبيروقراطية، ما لم تُدار ضمن مقاربة تدريجية تراعي القيود السياسية والمالية القائمة.

7-أ. مؤشرات الإنذار المبكر

- تمثل المؤشرات التالية إشارات انتقال محتملة بين السيناريوهات، وتستوجب مراقبة دورية لصناع القرار.
- ارتفاع غير اعتيادي في وتيرة الضربات الإسرائيلية.
- توقف رسمي لمسار التفاوض النووي.
- تدهور حاد في سعر الصرف السوري.

- تحركات عسكرية تركية مفاجئة.
- عقوبات مالية جديدة واسعة النطاق.

8. السيناريوهات (12-24 شهراً)

تم احتساب الترتيبات بناءً على مؤشرات الاتجاه الحالي وتوازن الردع القائم.

استقرار توازني تدريجي (45%)

بيئة قابلة للإدارة لكنها تظل هشة بنيوياً.

تحسن محدود في البيئة الأمنية، استمرار الضبط الإسرائيلي دون تصعيد واسع، وانفتاح اقتصادي عربي تدريجي، مع بقاء الهشاشة الداخلية.

تصعيد محدود قابل للاحتواء (35%)

توتر أمني مرحلي يعاد احتواؤه ضمن قواعد اشتباك معدلة دون انهيار شامل، مع استمرار الهشاشة البنيوية.

صدمة إستراتيجية واسعة (20%)

تغير مفاجئ في قواعد الردع يؤدي إلى إعادة خلط إقليمي سريع ومكلف، مع احتمالية تأثر الساحة السورية بصورة مباشرة.

9. حدود التحليل

- يعتمد التقدير على أنماط سلوك حالية قابلة للتغير.
- لا يفترض تغيرات داخلية جذرية في الأنظمة المعنية.
- لا يستند إلى بيانات استخباراتية مغلقة.
- الصدمات غير المتوقعة تبقى خارج القدرة التنبؤية الدقيقة.

10. الاستنتاج الإستراتيجي النهائي

المنطقة تعيش توازناً هشاً قائماً على الردع المتبادل وإدارة الأزمة. لا توجد إرادة للحرب الكبرى، لكن لا يوجد سلام مستقر. اللحظة الإقليمية الحالية تمثل نافذة فرص ضيقة أكثر مما تمثل مساراً مضموناً. سوريا تقف أمام احتمالين:

1. التحول إلى عقدة توازن إقليمي واقتصادي.
 2. العودة إلى ساحة صدمات نتيجة هشاشة داخلية أو تصعيد خارجي.
- العامل الفاصل لن يكون عسكرياً بالدرجة الأولى، بل:**
- قدرة الدولة على امتصاص الصدمات،
 - نجاح الانتقال الاقتصادي، واعتماد تحييد استراتيجي نسبي ببراعماتية عالية.
- النافذة الزمنية للتحول محدودة، وفي بيئة إقليمية هشة يصبح الاستباق أهم من رد الفعل.